الدولة الحديثة في فكر مصطفى كمال اتاتورك

م . م نبراس محمد حسن
جامعة الانبار/ كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
nabras.mohamed@uoanbar.edu.iq

الملخص:

يعد يوم انتهاء السلطة العثمانية في عام ١٩٢٣ منعطفاً بالغ التأثير في مسيرة الأمة التركية ، فقد آذن هذا الحدث ببداية تأسيس جمهورية تركيا الحديثة، ويُرجع الأتراك الفضل في تأسيس تلك الجمهورية إلى القائد العسكري مصطفى كمال، الذي لقب بـ 'أتاتورك'، باعتباره أباً روحياً ورمزاً وطنياً لكثير من الأتراك.

برز نجم مصطفى كمال أتاتورك حينما كلفته السلطات العثمانية بقيادة عدد من حملاتها العسكرية في طرابلس الغرب وحلب وانطاكيا وغيرها، إذ أبدى خبرة وحنكة عسكرية في قيادة تلك الحملات، كما شارك في الحرب العالمية الأولى ليخرج منها برتبة جنرال.

كانت أبرز المحطات في مسيرة مصطفى كمال أتاتورك هي مشاركته في حروب الاستقلال والتحرير، التي اسفرت عن تحرير أجزاء واسعة من الأراضي التركية التي احتلت من قبل البريطانيين والفرنسيين خلال الحرب العالمية الاولى.

فقد قاد اتاتورك حركة مقاومة مسلحة في عام ١٩١٩ واستطاع تحقيق انجاز عسكري كبير تمثل بتحرير كامل الأراضي التركية في صيف عام ١٩٢٢. وبعد نهاية حرب التحرير والاستقلال وقع المجلس المدني الذي يضم ممثلين عن القوى الشعبية اتفاقاً مع القوى العظمى عُرف باتفاقية لوزان الشهيرة عام ١٩٢٣ والتي اعترفت بمصطفى كمال أتاتورك قائداً للبلاد.

بعد التحرير، بدأ الصراع على شكل النظام السياسي حيث قرر اتاتورك تأسيس حزب عُرف باسم 'حزب الشعب الجمهوري' وإجراء انتخابات تشريعية. واسفرت الانتخابات عن فوز حزب الشعب الجمهوري واختيار اتاتورك رئيسا للجمهورية. وتمكن اتاتورك من بسط سيطرته على المؤسسات التنفيذية مع احتفاظه بالأغلبية داخل المؤسسة التشريعية. وعمل جاهداً على اصدار دساتير جديدة تعزز مكانة المجلس الوطني التركي الجديد وتوجهاته الفكرية التي كانت بمثابة عقيدة سائدة للنظام السياسي وهي (الجمهورية، القومية، الشعبية، الدولتية، الثورية، العلمانية). كما حدثت تغيرات كبيرة في شكل الدولة ونظامها السياسي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الدولة الحديثة، الاستقلال الوطني، الوحدة الوطنية، اتاتورك، تركيا.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٩/١٦	تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٠/٧	تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/١

The modern state in the thought of Mustafa Kemal Ataturk

Assistant lecturer. Nibras Mohammed Hassan
University of Anbar/College of Physical Education and Sports Sciences
nabras.mohamed@uoanbar.edu.iq

Abstract

The day of the end of Ottoman rule in 1923 was a turning point in the history of the Turkish nation, as this event heralded the beginning of the establishment of the modern Turkish Republic. The Turks attribute the founding of this republic to the military leader Mustafa Kemal, who was nicknamed 'Ataturk', as he was a spiritual father and national symbol for many Turks.

Mustafa Kemal Ataturk rose to prominence when the Ottoman authorities assigned him to lead a number of their military campaigns in Tripoli, Aleppo, Antioch and elsewhere, as he demonstrated military experience and acumen in leading these campaigns. He also participated in World War I, emerging from it with the rank of general.

The most prominent stations in Mustafa Kemal Ataturk's career were his participation in the wars of independence and liberation, which resulted in the liberation of large parts of Turkish lands that had been occupied by the British and French during World War I.

Ataturk led an armed resistance movement in 1919 and was able to achieve a major military achievement represented by the liberation of all Turkish lands in the summer of 1922. After the end of the war of liberation and independence, the Civil Council, which included representatives of the popular forces, signed an agreement with the great powers known as the famous Lausanne Treaty in 1923, which recognized Mustafa Kemal Ataturk as the leader of the country. After the liberation, the struggle began over the form of the political system, as Ataturk decided to establish a party known as the Republican People's Party and hold legislative elections. The elections resulted in the victory of the Republican People's Party and the selection of Ataturk as President of the Republic. Ataturk was able to extend his control over the executive institutions while maintaining the majority within the legislative institution. He worked hard to issue new constitutions that strengthened the position of the new Turkish National Assembly and its intellectual orientations, which were the prevailing doctrine of the political system, namely (republican, nationalist, popular, statist, revolutionary, secular). Major changes also occurred in the form of the state and its political and social system.

Keywords: Modern State, National Independence, National Unity, Ataturk, Turkey.

المقدمة:

الدولة هي ثمرة من ثمرات الفكر السياسي ، حيث أحتل موضوع الدولة حيزاً واسعاً من الفكر السياسي العالمي على اختلاف مفكريه ، واختلاف خلفياتهم الفكرية والحضارية ، كان من نتائج هذا الاهتمام المتزايد ، أن برزت المناقشات الفكرية والتصورات الذهنية لما تعني مفردة الدولة وما هيتها وعناصرها وأركانها ، والعوامل المؤثرة في نشأتها .

ولم يكن الاهتمام في حقيقته إلا تجسيد لمجموعة الآمال والطموحات التي تملكها المجموعة البشرية ، التي تهدف إلى اقامة دولة تعبر عنها وعن تطلعاتها ، وتكون وسيلة وأداة لتحقيق أهدافها ، فالدولة في آن واحد وسيلة وغاية ، فالغاية منها التعبير عن تطلعات السياسية للمجموعات البشرية في العصر الحديث مع نزوع هذه الجماعات نحو الدولة القومية .

ظهرت مفاهيم عديدة للدولة ، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف الخلفية الفكرية ووجهات نظر المفكرين والفلاسفة ، الذين تناولوا مفهوم الدولة ، واختلاف الزاوية التي ينظر كل واحد منهم للمصطلح ، مما ترتب على ذلك صعوبة في ايجاد تعريف علمي وجامع ومحدد لمصطلح الدولة .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في محاولته تسليط الضوء على مفهوم الدولة الحديثة في فكر مصطفى اتاتورك، وكيف ساهمت الدولة الحديثة في بناء دولة حقوقية تنعم بالرفاهية والاستقرار السياسي، مركزها في كل مكان وأطارها غير محدد .

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في سؤال مركزي مفاده: (ماهي التحديات التي واجهها مصطفى كمال اتاتورك في بناءالدولة الحديثة) وتندرج تحت هذه الاشكالية عدة تساؤلات :

١- ماهو مفهوم الدولة

٢- هل تمكن تاتورك من تحقيق الموازنة بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني

٣- الى اي مدى ساهمت التحديات في عرقلة مفهوم الدولة الحديثة في فكر اتاتورك

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها، هناك فرق بين الدولة بشكل عام والدولة الحديثة بشكل خاص .

منهجية البحث :

تعتمد منهجية البحث على المنهج التاريخي ، والمنهج التحليلي ، والمنهج المقارن للوصول إلى نتائج إيجابية ، ولكي يتصف البحث بالصفة العلمية .

المبحث الأول : الدولة (مفهومها ،أركانها ،أصلها)

إن دراسة إي موضوع أو أي ظاهرة سياسية أو دراسة الدولة لابد من الانطلاق أولاً وقبل كل شيء من تعريفها ، وعلى الرغم من أن التعاريف المعطاة للدولة تختلف باختلاف اهتمامات ووجهات نظر المفكرين والفلاسفة ، الذين بحثوا فيها تبعاً لاختلاف خلفياتهم الفكرية والحضارية .

لهذا سوف نتناول في هذا المبحث ضمن ثلاث مطالب المطلب الأول يختص بـ(مفهوم الدولة) ، بينما المطلب الثاني يختص بـ (أركان الدولة) ،بينما المطلب الثالث يختص بـ(أصل الدولة) .

المطلب الأول : مفهوم الدولة

لا يختلف مصطلح الدولة عن غيره من المصطلحات في دائرة المعرفة السياسية من حيث احتوائه على تعرفين أساسين أحدهما لغوي والآخر اصطلاحي ، فالمعنى اللغوي للدولة يأتي من الفعل(دال ، يدول)وجمعها دول ، أي بمعنى دار أو تغير من حال إلى حال ،أما باللغة الانكليزية فإنها ذات أصل بعيد تأتي من اللاتينية (Status) .

ولهذه الكلمة معان عدة ، فقد تدل على وضع متغير أو أسلوب حياة أو تشير إلى طبقة أو فئة من الناس ،ولقد أصبحت (Status) توحي باستعمالها إلى تنظيم أو بناء قانوني لجماعة معينة(طالب ١٩٩٩،٢٢).

أما المعنى الاصطلاحي للدولة فعلينا أن نميز في بادئ الأمر بين ثلاث معانٍ تتفاوت فيما بينها وهي(غالي ١٩٨٥، ١٥٣) :

١. (الدولة تعني مجموعة من الافراد يقيمون باستمرار في اقليم معين مستقلين من الناحية القانونية من كل تسلط خارجي ، ولهم حكومة منظمة تشرع وتطبق القانون على جميع الاشخاص والجماعات داخل حدود سلطانها).
٢. الدولة تعني بانها (مجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين، وتسيطر عليهم هيئة منظمة أستقر الناس على تسميتها بالحكومة) (غالي ١٩٨٥، ١٥٣) .

عرف البعض الدولة بانها (المجتمع المنظم سياسياً وقانونياً . ذلك أن النظرة الشائعة للدولة على أنها كيان سياسي وقانوني محدد ومنظم ، يتمثل في مجموعة من الافراد ، الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي ، تفرضه سلطة عليهم تتمتع بحق استخدام السلطة (بركات والرواف والحلوة ١٩٨٩، ١٤٣) .

وايضاً تعني (مجموعة من الانفعالات والافكار الجماعية) (روفاير ١٩٧٠، ٢٣) .

أما المفكر السياسي (موريس دوفرجيه) يقول :(أن الدولة تعتمد على خاصيتين جوهريتين وهما ، رابطة قوية للتضامن ، وتنظيم سياسي وقانوني متكامل) . وهي (المؤسسة العامة للحياة العامة ،

فلقد انبثقت عن هذه المؤسسة الكبرى مؤسسات فرعية ،تعرف في عصرنا الحالي تحت أسم المؤسسات العامة، المعنية بتحقيق وضمان مصالح الافراد والجماعات) (حسين ٢٠٠٢، ٢٣) .

أما الاستاذ (هارولد لاسكي) فلقد أعطى للدولة تعاريف عدة منها (لاسكي د ت ، ٣١):

(أنها هذا التنظيم للمجتمع ، الذي تكون وظيفته ضمان الظروف الضرورية لأفضل حياة ، ونحن لذلك ندين لها بالولاء، ونطيع أوامرها على أساس أننا نطيع هيئة ، من الواضح أنها تقوم بالنهوض بالصالح العام ، الذي يدخل فيه مصالحنا) .

(أنها لجنة تنفيذية للطبقة المسيطرة على وسائل الانتاج ، وان وظيفة الدولة في أي وقت من الأوقات ، هي حماية مقتضيات نظام معين للعلاقات الطبقية ، الدولة بهذا تضمن استمرار الانتاج ،ألا أنها تؤكد ضمناً ما يتضمنه نظام العلاقات الطبقية من اختلاف مطالب الناس من ثمار العملية الانتاجية) (لاسكي د ت ، ١٤٤) .

(أن الدولة مجتمع قد تكامل فأصبحت السلطة القسرية تمارس بشكل شرعي على أي فرد أو جماعة يعيشون في هذا المجتمع) (لاسكي د ت ، ١٤٦).

أن لفظة الدولة ليست قديمة جداً ، على الرغم من رجوعها إلى العهد اليوناني والروماني ، إلا أن مفهوم الدولة الحديثة حديث النشأة دخل إلى الاصطلاح السياسي في القرن السادس عشر (روفاير ١٩٧٠، ٦).

فاحتلت مسألة بناء الدولة الحديثة ، حيزاً واسعاً في الفكر وممارسة الثوريين في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني ، وتقرير المصير والبحث عن الهوية والظهور على المسرح العالمي ، وتأدية الدور الحضاري والثقافي المتخيل لكل أمة وشعب (حسين ٢٠٠٢، ٣٥).

عرفت الدولة الحديثة بانها الدولة الموجودة في قلب وروح وعقل مواطنيها ، فالمرء بدون دولة لا يستطيع التعرف على هويته ويكون بدون مسكن وبدون انتماء ديني ، فلا يستطيع أن يعيش حياة متكاملة وليست لهُ حقوق ولا أمن ولديه فرص قليلة لممارسة سيرة مهنية نافعة ، ولكن هذه الحقوق وغيرها يستطيع التمتع بها وممارستها من خلال الدولة المنظمة (شترايز ١٩٨٢،٩) ، الدولة الحديثة هي شكل أرقى من الدول القديمة ، تستند إلى الفصل بين الديني والعلماني ،والسياسي والمدني ، تنبثق عن الارادة العامة ، التي هي تعبير عن مجموع لإرادات الفردية المتمثلة بالرأي العام ، وممارسة حقهم في الاقتراع والانتخابات العامة ، لانتخاب ممثليهم في البرلمان(طالب ١٩٩٩، ١٥) .

الدولة الحديثة هي دولة التعددية الحزبية والثقافية ، ودولة الديموقراطية والحريات العامة والصحافة الحرة والتواصل الحر ، الذي لا تعرقله أجهزة الامن والقوانين والمحاكم الاستثنائية (طالب ١٩٩٩، ١٥).

الدولة الحديثة هي الدولة القومية المؤسسة على الادارة العامة ، هي دولة حقوق الانسان ،وحقوق الجماعات الانسانية بدون تميز على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو النسب. (شترايز ١٩٨٢، ٩)

الدولة الحديثة دولة حقوقية ، بمعنى أن الحكومة وتصرفاتها تخضع لقواعد ثابتة مصدرها الشعب ، مجسدة في قانون يطبقه قضاة مستقلين ، مركزها في كل مكان وأطارها غير محدد ، هي دولة رفاهية لأنها تسعى لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، هي دولة مستقلة ذات سيادة ، لها علاقات متبادلة مع كل الدول على اختلافها من خلال التبادل الدبلوماسي .

المبادئ العامة للدولة الحديثة : (شترايز ١٩٨٢، ١٤)

١. ظهور وحدات سياسية دائمة .
٢. ثابته ومستقرة جغرافياً .
٣. تطور مؤسسات دائمة وغير شخصية .
٤. الموافقة الاجتماعية على ضرورة سلطة عليا ، وعلى نزعة الولاء التي تستحق لهذه السلطة من جانب رعاياها .

أن الشروط الواجب توفرها في الدولة الحديثة تتمثل بـ : (طالب ١٩٩٩، ١٩).

١. أن تكون ممثلة بالفعل للإرادة العامة .
٢. أن تكون هي دولة الشعب ، مع توفر الهيئات والأليات ، التي تمكن الشعب من أن يحكم نفسه بنفسه .
٣. أن تكون الديموقراطية الاجتماعية حافزاً في توسيع الديمقراطية السياسية .
٤. أن تعمل على تعزيز الهوية القومية والوطنية والانتماء القومي، وتسمح بالتعددية الحزبية والثقافية.

فضلاً عن ذلك هناك شروط أخرى هي (طالب ١٩٩٩، ١٩):

١. اقامة المؤسسات العامة ، وتوفير الضمانات القانونية من خلال الدستور .
٢. الحفاظ على فاعلية مؤسسات المجتمع المدني .
٣. جعل أجهزة الاعلام والاتصالات ، والاجهزة الايديولوجية تحت إدارة الدولة .
٤. الدولة الحديثة ،هي أتجاه نحو المستقبل ، والكفاح الوطني من أجل بناء الدولة .
٥. تركيز الدولة على تنمية الانسان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وعليه أن عملية بناء الدولة الحديثة ، هي مسألة مصيرية وعلى قدر كبير من المسؤولية والخطورة ، وتحتاج إلى كثير من النزاهة والاخلاص ،والابتعاد عن العصبية القومية والحزبية ، من أجل ترسيخ وتأصيل للمفاهيم والافكار ، التي تشكل محتوى هذه العملية في الواقع الاجتماعي ، ولدى الناس المساهمين فيها ، بحيث أن تحديد الهوية وبناء الدولة الحديثة يتقاطعان في خضم النشاط السياسي والفكري ، ويطرحان اشكاليتها على أنها جوهر مرحلة التحرر الوطني .

المطلب الثاني: أركان الدولة

أن التعاريف المختلفة لمفهوم الدولة لا تختلف بالجوهر ، وانما تختلف باختلاف زاوية النظر إليها ، بدليل أنه لم يشير بشكل مباشر لعناصر الدولة لكن شار إليها بشكل ضمني ، لذلك فأن الجمع بين التعاريف المختلفة ، تساهم في الاشارة إلى العناصر الاساسية للدولة على اختلافاتها (القديمة ، الحديثة ، المعاصرة) ، للدولة أربعة أركان أساسية وهي (الشعب ،الاقليم ،الحكومة ، السيادة) ،وهذا ما يتم تناوله في المطلب الثاني .

أولاً : الشعب :

يعدّ الشعب بمثابة المعيار الاول للدولة ، إذ لابد من استمرارية لجماعة بشرية لكي تتحول إلى دولة ، وهذا لا يتم إلا بالعيش والعمل معاً في مكان معين ، وطوال أجيال عديدة حتى تستطيع جماعة بشرية أن تبرز النماذج التنظيمية الاساسية لتشيد الدولة (شترابر ١٩٨٢، ٩).

لا يشترط لقيام دولة ما ، إن يصل عدد افراد شعبها إلى قدر معين ، فقد تقوم دول يصل عدد أفرادها إلى عشرات أو مئات من الآلاف ، كما هو الحال مع (قطر ، البحرين ، الفاتيكان) ، وقد يصل عدد أفراد البعض الآخر من الدول إلى ملايين أو مليارات كما هو الحال مع (الهند ، الصين) ، ولكن في كل الاحوال نطلق عليها اسم الدول (حسين ٢٠٠٢، ٢٤).

الشعب لا يؤثر على المركز القانوني للدولة ، ولا على وضعها دولياً ، فليس المهم كم يبلغ عدد أفراد الدولة ، ولكن الأهم أن يكون هناك تعايش وعلاقة منتظمة بين الأفراد والجماعات قائمة على أساس التعاون والعمل معاً ، لتوفير الأمن والمصالح المشتركة ، أي توفير الاستقرار العام ، وهنا تبرز دور الدولة في تحقيق المصلحة العامة (حسين ٢٠٠٢، ٢٤).

ثانياً : الاقليم :

إذا كان الشعب يمثل عنصراً أساسياً من عناصر الدولة ، فلا يمكن تخيل هذا العنصر غير مستقر على جزء معين من أجزاء الأرض ، لابد أن يكون العنصر البشري مستقراً على اقليم معين ، وهذا الاقليم هو العنصر الثاني من عناصر الدولة ومقومات وجودها ، إذ لا يكتمل وجودها بدون وجود اقيم معين تمارس داخل حدوده سلطانها(احمد ١٩٧٠،٥٧) .

أن مفهوم الاقليم يعني بشكل عام الأرض ، التي يسكن الناس فوقها ، فهي التي تؤمّن لهم الاستقرار ، وهي التي تساعدهم على التكاثر وزيادة عددهم ، وهي التي تقدم لهم المساحات الازمة لإنشاء المتطلبات الضرورية لحياة الدولة حديثة النشأة .

ثالثاً : الحكومة :

السلطة السياسية أو ما تعرف بالحكومة هي (ظاهرة اجتماعية تولد مع المجتمع وتتطور معهُ ، فقد تتأثر بعوامل خارجية سلباً أو ايجابياً ، إلا أنّ بيئتها الأصلية المحددة بالسكان والأرض ، هي التي تساعد على نشأتها وعلى تثبتها) (حسين ٢٠٠٢، ٢٥).

فالأفراد في الدولة يجب أن يخضعوا لسلطة عليا ، فالسلطة هي المسؤولة عن تأمين الاستقرار الداخلي للأفراد من خلال ضمانها لتطبيق القانون على الجميع ، فبدون حكومة لا يمكن أن نطلق صفة الدولة ولا نستطيع أن نميزها عن غيرها من الجماعات السياسية ، التي لم تصل إلى مستوى الدولة كالعشيرة والقبيلة (حسين ٢٠٠٢، ٢٥).

رابعاً : السيادة :

أنّ أهم من كتب في السيادة في تاريخ الفكر السياسي هو (جان بودان) ، الذي طرح نظريته في السيادة ، محاولة منه لإيجاد قاعدة للسلام في عصر شهد نزاعات دينية ، وحروب أهلية مزقت وحدة المجتمع ، وكان الحل في تبني فكرة السيادة ،وتوظيفها لحسم النزاع القائم بين الكنيسة والسلطة الزمنية لصالح الأخيرة (محفوظ ٢٠٠٧، ٥٥-٥٧).

فعرف (جان بودان) السيادة بانها (هي السلطة العليا التي يخضع لها المواطنون والرعايا ، ولا يحد منها القانون) ، أما اهمية السيادة بالنسبة إلى الجماعة السياسية ، فيرى بأنها (قوة تماسك الجماعة السياسية أو قوة أتحادها ، بدون هذه القوة تتفكك هذه الجماعة) (محفوظ ٢٠٠٧، ٥٥-٥٧).

أن السلطة ذات السيادة هي التي تميّز الدولة عن سائر التجمعات الأخرى في الدولة ، حيث يقول (جان بودان): (كما أن السفينة لن تكون إلاّ خشباً ، ليس لها شكل مركب ، عندما تنتزع منها العارضة الرئيسية ، التي تسند الجوانب والمقدمة والمؤخرة والسطح . كذلك الجمهورية *لا تعدّ جمهورية إن لم يكن فيها قوة سيدة ، توحّد كل أعضائها وأجزائها ، وكل أسرها وهيئاتها في جسم واحد) (محفوظ ٢٠٠٧، ٦١).

السيادة هي عنصر من العناصر المكونة للدولة ، وتعني حق الولاية العامة على الارض والمواطنين ومباشرة من قبل الدولة باسم الشعب والقومية لصالح الافراد ،الذين يعيشون في ظلها من مواطنين ومقيمين في دارها وأجانب لتحقيق الصالح العام ، ويجب أن تكون هذه السلطة مستقلة قائمة بذاتها ، ولا تستمد من سلطة أخرى أو نفوذ خارجي(بركات والرواف والحلوة ١٩٨٩، ١٦٢) .

حدد (جان بودان) مميزات السيادة بما يلي(ابراهيم ٢٠١١، ٦٢-٦٣) :

١. سلطة دائمة : أن سبب دوامها هو دوام الدولة .
٢. سلطة مطلقة : صاحب السيادة لا يخضع ابداً لأية ارادة أخرى ، هو الذي يسن القوانين ، ملزماً الرعايا بالخضوع لها حتى رغماً عنهم .

٣. سلطة لا تقبل النقيض : صاحب السيادة يستطيع سن القوانين للجميع بصفة عامة وخاصة ، لها قوة في ذاتها .

وعليه لا يمكن تصور وجود دولة بدون أركانها ، فضلاً عن ذلك الترابط بين أركانها عكس صورة واضحة متكاملة عن الدولة ، وكلما كانت الدولة تعبر عن رغبة شعبها والمصلحة العامة له مما يعكس صورة الدولة العادلة .

المطلب الثالث : أصل الدولة

تتعد النظريات التي ظهرت لتغير نشأة الدولة وسلطتها ، وهذه النظريات تعود إلى أصول دينية ، فلسفية ، اجتماعية ،تاريخية ، ولعل أهم هذه النظريات هي :

١. النظرية الدينية (الثيوقراطية).
٢. النظرية العائلة.
٣. نظرية العقد الاجتماعي.
٤. نظرية القوة.
٥. النظرية الماركسية.

١. النظرية الدينية (الثيوقراطية) :

تُعيد هذه النظرية واصحابها أصل الدولة ، وأصل السلطة السياسية إلى أسس دينية الهية ، فالخالق هو الذي أوجد الدولة وفقاً لإرادته الالهية ، وهو الذي أختار الملوك والاباطرة ليقودوا الدولة ويديرونها ، لهذا فسلطة الحكام كانت مقدسة وطاعتهم مطلقة (بركات والرواف والحلوة ١٩٨٩، ١٤٤).

أن أصحاب هذه النظرية ، يرون كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية إلى الله (سبحانه وتعالى)، فالدولة عندهم نظام قدسي فرضهُ الله ، لتحقيق الغاية من الاجتماع البشري ، الهدف من ذلك هو توطيد سلطة الملوك والاباطرة ، ووسيلة لتبرير استبدادهم بدليل كونهم غير محاسبين من قبل الافراد ، وانما هم محاسبين أمام الله فقط (موقع حوزة جيران ٢٠٢٣) .

وعليه هذه النظرية الدينية غير مقبولة في الوقت الحالي ، وغير قابلة للتطبيق مع أنتشار النظم الديموقراطية القاضية بفصل المسائل الدينية عن المسائل الدنيوية .

٢ . النظرية العائلة :

أصحاب هذه النظرية ينسبون نشأة الدولة إلى العائلة وتطورها ، حيث تعود هذه النظرية إلى تبيان أوجه التشابه بين سلطة رب الأسرة ، وسلطة الحاكم في الدولة (بركات والرواف والحلوة ١٩٨٩، ١٤٥).

فالعائلة هي مستقر حياة الأنسان ، وهي محور ما يعانيه من أزمات ، وما يتعرض له من تطورات ،وهي الروضة الاولى لتنشئة الاطفال ، وبالتالي هي الاصل الاول الذي انبثقت من الدولة ،

فالعائلة في خضوعها لقانون التطور ،أصبحت عشيرة ثم تطورت فأصبحت قبيلة ، ومن القبيلة تكونت المدينة ثم صورة الدولة الحديثة (العاني ٢٠٠٧، ٣٢) .

أن نشأة الدولة تعود إلى العائلة ،التي عدّها (جان بودان) الخلية السياسية الأولى ، بدليل تعريفه للدولة قائلاً : (إن الجمهورية هي الحكم المستقيم لعدة أسر ، ولما هو مشترك لديها ، شرط أن يتوفر لها قوة سيدة). المقصود بالجمهورية هنا الدولة (ابراهيم ٢٠١١، ٥٩).

٣. نظرية العقد الاجتماعي :

تبلورت هذه النظرية على يد مفكري القرن السابع عشر والثامن عشر ،ومن أشهر من كتب عنها(توماس هوبز ، جان لوك ، جان جاك روسو) ، تقوم هذه النظرية على أساس أنّ الدولة وسلطتها مصدرها الشعب ، حيث اتفق الافراد على أنهاء حالة الطبيعة(الطعان وأخرون ٢٠١٩، ٣٥).

فالعقد بالنسبة لـ (هوبز) قد أنشأ المجتمع المدني والدولة ،هو عقد بين الأفراد يتنازلون بمقتضاه عن المساعدة الذاتية ،ويخضعون لحاكم والذي نصه :(إني أخول وأتنازل عن حقي في أن أحكم نفسي ، لهذا الرجل ، أو لهذه المجموعة من الرجال ، شرط أن تتخلى عن حقك ، وأن تخوُله ما يقوم به من أفعال وذلك بالطريقة نفسها) (ابراهيم ٢٠١١، ١٠٤).

أما العقد بالنسبة لـ (لوك) هو تعاقد بين الشعب والحكومة أو الملك ،إذا أخل طرف بهذا التعاقد ،فأنه يصبح لاغيا ، الشعب يتنازل فقط عن حق تنفيذ قانون الطبيعة ،وحق عقاب من يخرج عن القانون الطبيعي ، بهدف تنظيم حياة الافراد ، وحفظ حقوقهم الطبيعية (ابراهيم ٢٠١١، ١٢٠-١٢١).

أما العقد بالنسبة لـ (روسو) ، هو يتنازل الأفراد عن جميع حقوقهم الطبيعية للمجتمع ، ويستعيضون عنها بحقوق وحريات مدنية ، تقررها الجماعة المدنية ، وتتولى الدولة حمايتها قائلاً : (أن العقد الاجتماعي يتحلى إذاً كواسطة حقوقية لتحقيق شرعية تحوّل الإنسان إلى مواطن ، وليقيم مقام المساواة والحرية الطبيعيتين ، مساواة وحرية مدنيتين ، هما في الحقيقة أسمى من الأولى) (ابراهيم ٢٠١١، ١٥٦).

على الرغم من اختلاف هؤلاء الكتاب في وجهة نظرهم حول اسباب اللجوء إلى العقد ، إلا أنهم أتفقوا على أن نشأة الدولة تم بموجب اتفاق حصل بين رجال ليس لهم تنظيم حكومي أصلاً ، وفي رأيهم أن تاريخ العالم منقسم إلى فترتين فترة سبقت قيام الدولة وسميت (حالة الطبيعة) ، وفترة أعقبت قيامها سميت (الحكومة) .

(هوبز) يرى بأن حالة الطبيعة ، كانت حياة صراع وقتال بين الأفراد ، بينما (لوك) يرى حياة الطبيعة ، كانت حياة تسودها الحرية والمساواة بين الأفراد ، بينما (روسو) يرى حياة الطبيعة ، كانت حياة تسودها الحرية والمساواة والاستقلال بين الأفراد ، إلا إنّ المصالح المتضاربة هي التي دفعتهُ للتصارع(بركات والرواف والحلوة ١٩٨٩، ١٤٦) .

فالعقد عند (هوبز) قد تم بين الأفراد ، بينما العقد عند (لوك) تم بين الأفراد من جهة والحاكم من جهة أخرى ، بينما العقد عند (روسو) تم بين الأفراد لكونهم لديهم صفتين الأولى (كونهم أفراد طبيعيين) ، والثانية (بصفتهم أعضاء في جماعة سياسية) (بركات والرواف والحلوة ١٩٨٩، ١٤٦).

على الرغم من اختلافهم في وجهات النظر، إلا أنهم جميعاً يتفقون على أن العقد الاجتماعي ، هو أساس نشأة الدولة .

٤. نظرية القوة :

تقوم هذه النظرية على مبدأ أساسي إلا وهو ، إن الجماعات الإنسانية منذ نشأتها عاشت متصارعة يسود حياتهم القتال والعنف ، مما نتج عنه ضعيف وقوي ، فيقوم القوي بفرض سيطرته وأرادته على الضعيف ، فالدولة الزمنية في القرون الوسطى ، كانت دولة شريرة لأنها بنيت على القوة والاكراه واخضاعها للسلطة الدينية سيخفف من عنصر الشر فيها (بركات والرواف والحلوة ١٩٨٩، ١٤٧).

لكن بالرغم من كل هذا تبقى السلطة السياسية بحاجة إلى القوة ، التي تعّد ضرورية لبقائها ، ولكنها بحاجة أيضاً إلى الحق في استخدامها ، وهذا الحق مفوض إليها من القانون ، الذي هو مجموع أرادات الشعب .

٥. النظرية الماركسية :

وضع الفكر الماركسي أسلوب جديد لتفسير التطور الاجتماعي في المستقبل ، والذي أعتمد على محاور أساسية وهي (ابراهيم ٢٠١١، ٢٢٩):

- المادية الجدلية : هي جوهر العالم والفكر والاخلاق ، والاقتصاد هو عامل مهم في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وشرط تطورها بشكل عام .
- المادية التاريخية : هو تطبيق للمادية الجدلية على التاريخ .
- الصراع بين الطبقات : هو محرك التاريخ ،ناتج عن طبقة بروليتاريا (عمال وفلاحين) وطبقة رأسمالية (مالكين لوسائل الانتاج) ، إلى ان تسيطر طبقة بروليتاريا على السلطة السياسية للوصول إلى الاشتراكية ومن ثم النظام الشيوعي .
- نظرية فائض القيمة وتراكم رأس المال : نتيجة تراكم راس المال لدى الطبقة الرأسمالية (مالكين لوسائل الانتاج) على حساب طبقة بروليتاريا (عمال وفلاحين) ، حيث قال (كارل ماركس) : (إن قيمة أية سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل ، التي بُذلت في صنعها) ، والربح هو فرق بين أجر العامل والثمن ، الذي يبيع به إنتاجه ، هو ما يسمى (فائض القيمة) (ابراهيم ٢٠١١، ٢٣٥).
- حتمية الثورة وانهيار النظام الرأسمالي : نتيجة هذا الوضع ازداد (الوعي الطبقي) لدى طبقة بروليتاريا (عمال وفلاحين) مما يؤدي إلى حتمية القيام بالثورة على الطبقة الرأسمالية (مالكين

لوسائل الانتاج)حيث اطلق (كارل ماركس) شعار: (يا عمال العالم اتحدوا) ، وتكوين منظمة عمالية عالمية ، تعمل على تحقيق عقيدة الشيوعية (ابراهيم ٢٠١١، ٢٣٩).

وعليه الدولة مرّت بمرحلتين (مرحلة الأولى) هي الاشتراكية ، حيث ينتقل فيها المجتمع من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي ، حيث تكون الطبقة بروليتاريا (عمال وفلاحين)، هم المالكين لوسائل الانتاج ، أما (المرحلة الثانية) بتحول الدولة من أداة قهر وسلب واستخدام القوة ضد الطبقة الرأسمالية (مالكين لوسائل الانتاج)، إلى أداة بيد الطبقة بروليتاريا (عمال وفلاحين)،وهي مرحلة مؤقتة متمثلة بالمجتمع الاشتراكي ومن ثم تتحول إلى المرحلة الشيوعية ، وتفقد الدولة مبرر وجودها لأن الدولة أداة بيد الطبقة بروليتاريا (عمال وفلاحين)، لقهر طبقة الرأسمالية (مالكين لوسائل الانتاج)، وبما أن الصراع الطبقي سيزول في هذا النظام ، فلا مبرر إذاً لوجودها .

المبحث الثاني : تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني

انسحبت تركيا من الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة (موردس) ، التي وقعت عليها تركيا من جهة والحلفاء من جهة اخرى، في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨ بعد عقد هذه المعاهدة . نُصب (مصطفى كمال اتاتورك) قائداً للجيوش العثمانية ، وذلك لمواجهة العمليات الحربية في كل مكان من سوريا والعراق ، ومما لابد أن الحكومة التركية بتوقيعها على المعاهدة قد أضرت بمصالحها ، إذ أن تلك المعاهدة لم تكن إلا بديلاً يهدف إلى انتزاع سيادة الدولة العثمانية ، والقضاء على استقلالها السياسي بجعل مصيرها بيد الحلفاء (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، ٥٣-٧٨).

قام الحلفاء بنقض شروط معاهدة (موردس) باحتلالهم لإراضي تركية جديدة تمتد في العمق ، وكذلك تعمق اليونان في الأراضي التركية ، و ذهبت جهود ومحاولات لتوفير الوسائل الممكنة من أجل تنظيم خطة دفاع وطنية اتجاه امتداد الحلفاء ، الامر الذي أجبر تركيا على عقد معاهدة (سيغر) في ١٠ آب عام ١٩٢٠ ، وبموجبها تم تقسيم الامبراطورية العثمانية ، ولم يبقى لتركيا إلا اسطنبول العاصمة وهضبة الاناضول الوسطى (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، ٧٨).

ازاء هذا الوضع المتردي ، بدأت حركة المقاومة الوطنية في تركيا برئاسة (مصطفى كمال اتاتورك) ، حيث أقر المجلس في آب عام ١٩٢١ سلطة مطلقة لرئيس (مصطفى كمال اتاتورك) ، أقر دستور في عام ١٩٢١وخول (مصطفى كمال اتاتورك) القيام بالمهام التنفيذية والتشريعية (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، ٧٨).

استمر المجلس من ٢٣ نيسان ١٩٢٠ وحتى ٢٣ نيسان ١٩٢٣ ، حيث الغى كل الاتفاقيات والمعاهدات ، التي عقدتها حكومة السلطان وكل القوانين المتعاقبة ، وبدأت الاعمال بمحاربة الحكومة ، وبدأ (الكماليون) تحقيق الانتصارات العسكرية المتتالية ، وأسسوا نواة الجيش النظامي ، اضطرت قوات

الاحتلال من التراجع والتخلي عن الاحتلال أمام قوات (الكماليون) ، لأن ازدواجية السلطان الغيت السلطنة عام ١٩٢٣ ، والغيت الخلافة عام ١٩٢٤ (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، ٧٨).

ومن هنا يتم تناول هذا المبحث الثاني ضمن مطلبين الاول (الغاء الخلافة) ، بينما المطلب الثاني (النظام السياسي في تركيا بعد عام ١٩٢٤) ، والذي يقسم إلى محورين الاول (دستور تركيا عام ١٩٢٤) ، بينما المحور الثاني (العلمانية في تركيا الحديثة) .

المطلب الأول :إلغاء الخلافة

هيمن السلاطين العثمانيون على السلطة الزمنية (السياسية) والدينية لمدة (٦٠٠) عام ، حيث كان العثمانيون سلاطين وخلفاء في آن واحد ، فقد كان لهم السلطان المطلق على أراضي الدولة العثمانية ، علماً أنه كانوا يمثلون الشريعة الإسلامية (النعيمي ٢٠٠٥، ٢٢).

عُين (مصطفى كمال اتاتورك) رئيساً للمجلس الوطني التركي الكبير ، لكنه لم يعلن صراحةً عن رغبتهِ ونيتهِ في الغاء الخلافة ، فقام (مصطفى كمال اتاتورك) بتوجيه رسالة إلى مواطني تركيا من على منبر جامع (أحمد باشا) ، مؤكدا على مناقشة الشؤون الوطنية والمشاكل الاجتماعية ، وأستطاع استقطاب بعض علماء الدين إلى جانبه ، حيث ضم إلى عضوية المجلس نحو (٩٣) من علماء الدين، الذين ايدوا سياسة (النعيمي ١٩٩٠، ٧٦).

كشف (أحمد أمين يلمان) الصديق الحميم لـ (مصطفى كمال اتاتورك) عن نيتهِ في ألغاء الخلافة ، وذلك قبل ٣ آذار عام ١٩٢٤ إذ يقول : (إن (مصطفى كمال اتاتورك) يعُد شخصاً ذا مقام (عالٍ) ، ولكنهُ لم يأتِ بإرادته بصورة فجائية وبجنون) (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، ٨١).

يؤيد (مصطفى كمال اتاتورك) قول (أحمد أمين يلمان) قائلاً: (إن ألغاء الخلافة ، هو جزء من الخطة العامة ، بغية إنهاء أي أثر للثيوقراطية في شؤوننا العامة) (النعيمي ٢٠٠٥، ٤٦).

لقد بدأ التفكير منذ المؤتمر الاقتصادي المنعقد في (أزمير) عام ١٩٢٣ في أنهاء الخلافة ، إذ أراد (مصطفى كمال اتاتورك) تطوير الدولة على خطوط الحضارة الغربية (النعيمي ١٩٩٠، ٧٧). كان التصميم المطلق لتحقيق الانتقال غير المشروط إلى الحضارة الغربية ، حيث قال (مصطفى كمال اتاتورك) في هذا المجال : (إن بقاء العالم المتمدن الحضاري يعتمد على تغيير أنفسنا ، ويُعد هذا القانون الوحيد لأي تقدم في المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية للحياة) (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، ٨١).

وفي خطاب لهُ في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٣ ، تحدث عن مسألة الخلافة جاء فيه : (علينا أن نتذكر منشأنا ، إذ عشنا أسعد لحظاتنا التاريخية ، حينما لم يكن حكامنا فيها خلفاء) (النعيمي ٢٠٠٥، ٤٦).

حاولت حكومة أنقره بحث موضوع الخلافة وتبني نظام سياسي جديد ، حيث بُحث هذا الموضوع في المجلس الوطني التركي الكبير في تموز عام ١٩٢٣أدى إلى نقاشات حادة ، وأنقسم

المجلس إلى قسمين منهم معارض ومؤيد (المعارضين) بزعامة (رؤوف باشا) ، الذين رفضوا الغاء الخلافة وأعلنوا أن من واجبهم أن يبقون مخلصين للسلطان والخليفة والسيادة (النعيمي ٢٠٠٥، ٤٦-٤٨).

وأكدوا (المعارضين) ايضاً على أن الدولة بحاجة إلى شخص قوي ، وأن ألغاء الخلافة سيؤدي إلى كارثة حقيقية (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، ٨٧).

يرد (مصطفى كمال اتاتورك) على (رؤوف باشا) بأن تأريخ الإسلام وتركيا من الممكن الفصل بين السلطة والخلافة ، ومن الضروري أن تنتقل السيادة القومية إلى الجمعية الوطنية ، وأن دولة تركيا وشعبها القليل منهم لا تستطيع أن تكون رهن اشارة خليفة يفترض أنهُ مكلف بتأسيس دولة إسلامية شاملة ، وأن الأمة لا يمكن أن ترضى بهذا (النعيمي ١٩٩٠، ٨٢-٨٣).

بناء على ذلك قام (مصطفى كمال اتاتورك) بتهديد أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ، مما أدى برئيس المجلس أن يخاطب الأعضاء قائلاً : (إيها السادة أوضح هذا الغازي اتاتورك المسألة بصورة لم نكن نُدركها من قبل، لذلك فإنني أرجو منكم الموافقة على الاقتراح) ، نتيجة ذلك قرر المجلس إلغاء الخلافة بناء على التقرير المقدم من (٥٠) نائباً في ١٣ آذار عام ١٩٢٤(النعيمي ٢٠٠٥، ٥٠-٥١) . تضمن المقترح ما يلي (النعيمي ٢٠٠٥، ٥٠-٥١):

١. خلع الخليفة والغاء الخلافة .
٢. حرمان الخليفة المخلوع وأفراد العائلة العثمانية ذكوراً واناثاً ، واحضارهم من الاقامة داخل حدود الجمهورية إلى الأبد .
٣. إجبار الجميع على مغادرة البلاد في ظروف عشرة إيام .
٤. وجوب تصفية جميع أموالهم غير المنقولة خلال سنة واحدة وبعلّم الحكومة .

بموجب ذلك قدمت حكومة (توفيق باشا) استقالتها ، ثم أُتخذ قراراً بإخراج السلطان ، وأبُعد مع عائلتهِ من الأراضي التركية ، واستقروا في (سان ريمو) .

أن هناك بعض النتائج التركية على ألغاء الخلافة ، وهي : .

١. أغلاق التكايا والزوايا والطرق الصوفية .
٢. إلغاء القوانين الإسلامية .
٣. الثورة التركية للنساء .
٤. استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية .

ويتحدث في هذا المجال (ديفيد هوتمان) مؤلف كتاب (الاتراك) إن (مصطفى كمال اتاتورك) يهدف من وراء ذلك (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، ١٠٥-١١٥):

١. يرى (مصطفى كمال اتاتورك) في بعض التقاليد الموروثة من الدولة العثمانية ، بأنها تقاليد بالية وقديمة ولا تتفق مع المدينة الغربية ، كما أن أدت حركة التحديث التي قام بها (مصطفى كمال اتاتورك) في نهاية الأمر إلى فهم عُرى العلاقة بين الأتراك والوطن العربي .

٢. يهدف(مصطفى كمال اتاتورك) من وراء احلال اللغة اللاتينية بدلاً عن اللغة العربية ، هو التقرب من العِلم الغربي ، وتعني إنهاء العداء القديم بين تركيا والعالم الأوربي ، الذي أستمر لعدة قرون(النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨، 136-143) .

المطلب الثاني: النظام السياسي في تركيا بعد عام ١٩٢٤

عُقدت معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣ بين الحلفاء وتركيا ، التي حصلت بموجبها تركيا على الاعتراف الكامل باستقلالها كدولة جديدة ضمن حدودها الحالية .

بدأ الصراع على شكل النظام السياسي ، حيث قرر(مصطفى كمال اتاتورك) تأسيس (حزب الشعب الجمهوري)، وإجراء الانتخابات التي اختير فيها ر(مصطفى كمال اتاتورك) رئيساً لجمهورية تركيا الحديثة، حيث سيطر على المؤسسات التنفيذية ، كما أحتفظ بالأغلبية داخل المؤسسة التشريعية ، بناء على ذلك تأسست دولة تركيا الحديثة ، فأهتم (مصطفى كمال اتاتورك) بإعادة النظر في دساتير عام (١٨٧٦ ، ١٩٠٨) مجرياً عدة تعديلات عليها بالشكل الذي يتلاءم مع الدولة الحديثة .

لهذا سوف نتناول في هذا المبحث ضمن محورين الاول ، المحور الاول (دستور تركيا عام ١٩٢٤) ، والمحور الثاني (العلمانية في تركيا الحديثة).

المحور الاول : دستور تركيا عام ١٩٢٤

عندما أصبح (مصطفى كمال اتاتورك) رئيساً للجمهورية عمل جاهداً على اصدار دستور جديد يعزز مكانة المجلس الوطني التركي الجديد (النعيمي ١٩٩٠، ١١٩).

كان هناك تردد من قبل اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير حول تبني هذا الدستور ، خشياً على مصير الخليفة في إسطنبول ، الا أنهم بعد ذلك اصدروا بيان مقتضب ، مؤكدين على قيام المجلس وحكومته لا يغير بمركز السلطان والخليفة (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨،٢٠٥).

أستطاع المجلس الوطني التركي الكبير اصدار عشر مواد أساسية ،كانت بمثابة تعديل لدساتير عام (١٨٧٦، ١٩٠٨) ، حيث أظهرت هذه المواد المجلس كمؤسسة دائمة ، عندما أشارت إلى أن المجلس ينتخب لمدة سنتين من خلال ذلك أصدر (مصطفى كمال اتاتورك) الدستور المقترح ، والذي يضمن ٢٤ مادة في٢٠ كانون الثاني ١٩٢١، حيث أكد هذا الدستور على ما يلي (احمد ١٩٩٥، ١٢) :.

- حقوق السيادة ترجع إلى الأمة بدون قيد أو شرط .
- مجلس الأمة يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية لمدة سنتين من تاريخ انتخابه ، كما يجتمع في أول تشرين الثاني من كل سنة .

- أن الرئيس الذي يختاره المجلس تمتد رئاسته طيلة دورة انتخابية ، وهو بهذه الصفة يوقع باسم المجلس ، ويصدق على قرارات هيئة الولاء ، وهو الرئيس الطبيعي لهذه الهيئة .

إلا أن لم يكتفي بدستور عام ١٩٢١ ، فعمل على اصدار دستور جديد في عام ١٩٢٤مضيف له بعض المواد لترضية الاعضاء المحافظين في المجلس ، إلا أنه في الواقع امتداد لدستور عام ١٩٢١ ومن كونه لا يختلف عن دستور عام (١٨٧٦، ١٩٠٨) ، من حيث الاشارة إلى أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام (النعيمي ١٩٩٠، ١٢١– ١٢٤).

عّدل دستور عام ١٩٢٤سبع مرات منذ تاريخ صدوره ، وهذه التعديلات أُجريت عليه تخص الإسلام عام (١٩٢٨ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٢) ، حيث تم تعديل المواد (٢، ١٦، ٢٦، ٣٨) ، حيث حذفت المادة (٢٦) المتعلقة بتنفيذ الاحكام الشرعية و (الفقرة الثانية من المادة الثانية) المتعلقة بدين الدولة الإسلامية (النعيمي ١٩٩٠، ١٢٤).

أما فيما يخص تعديل دستور عام ١٩٢٤ في عام ١٩٣٧ ، فانه كان يختص المبادئ الستة ، التي أعلنها (مصطفى كمال اتاتورك) وتبناها بإطار دستوري ، حتى تصبح فيما بعد منهج فكري وفلسفة وعقيدة سائدة للنظام السياسي (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨ ،٢١٥–٢٢٠):

- الجمهورية : الانتقال من النظام الامبراطوري إلى النظام الجمهوري .
- القومية : انها تبنى على المواطنة والاخلاص للوطن ، والشعب التركي أمة قائمة بذاتها وذات قومية متميزة .
- الشعبية : أي أن النظام القائم يقوم على أساس التمثيل النيابي بمفهومه الغربي ، حكم الشعب بالشعب وللشعب ، كما يعني أن جميع المواطنين متساوين أمام القانون .

هناك مبادئ اخرى هي (النعيمي و الجميلي ٢٠٠٨ ،٢٢٠):

- الدولتيه : تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة ، والهدف منه تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من التبعية لرأس المال الاجنبي ، والعمل على تشجيع الصناعة الخاصة بواسطة الدولة من أجل خلق الاكتفاء الذاتي .
- الثورية : تعني أدخال مبادئ (مصطفى كمال اتاتورك) إلى حيز الوجود من أجل إصلاح النظام ،واعادة تنظيم الحياة السياسية وفق الأسس الحديثة .
- العلمانية : هذا ما سوف نتناوله في المحور الثاني .

المحور الثاني : مفهوم العلمانية في تركيا الحديثة

تعدّ العلمانية أحدى الأسس الايديولوجية ، التي تقوم عليها سياسة الدولة في العهد الجمهوري ، ألا أن عدم إعطاء مفهوم واضح للعلمانية أدى إلى الغموض في تطبيقها كشكل معارض للتدين من جهة ، وإلى جعلها مصدر قلق في البيئة الاجتماعية التركية من جهة أخرى (النعيمي ١٩٩٠، ١٦٧– ١٧٦).

أن مصطلح العلمانية في تركيا إلى (Caik Cik) ، وتنسب هذه الكلمة إلى الأصل الفرنسي لمصطلح (Cougue) ، ويعني (أي شيء غير روحي) ، (والنظام والفكر والشيء أو المؤسسة التي ليس لها دين) (النعيمي ١٩٩٠، ١٦٧– ١٧٦).

يقول (مصطفى كمال اتاتورك): (إن العلمانية لا تعني اللاديني ، بل أنها منحت المجال الواسع أمام المواطنين للتمتع بدينهم ، وغلق المجال أمام المحتالين على الدين والسحرة ، الذين ربطوا مفهوم العلمانية بمفهوم اللاديني ، هم الذين يتفقون مع الأعداء بقبولهم وضمائرهم) ويضيف :(أن العلمانية تعني عزل مواضيع الحياة عن مواضيع الدين بل أعَال حرية الضمير لمواطنينا) (النعيمي ١٩٩٠، ١٦٧– ١٧٦) .

المحامي التركي الشاب (جيتن اوزك) يفسر العلمانية تفسيراً جديداً مفادهُ : (أن العلمانية لها صفة وطنية حيث إن تطبيق هذه الصفة يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف) (النعيمي ١٩٩٠، ١٦٧– ١٧٦).

أما (علي فؤاد باشكيل) يعرف العلمانية في كتابه (الدين والعلمانية) قائلاً : (حماية الدين ، حماية حقوق المواطنين ضد الاعتداءات ، وعدم تدخل الدولة في الشؤون الدينية أو تدخل الدين في شؤون الدولة) (النعيمي ١٩٩٠، ١٦٧– ١٧٦) (النعيمي ١٩٩٠، ١٦٧– ١٧٦).

(رجب طيب اردوغان) (رئيس الوزراء التركي) يعرف العلمانية : (بقاء الدين تحت تصرف الفرد ، وهذا يعني إن الضمير الفردي ليس له علاقة مع شؤون الدولة أو الحياة العامة) (النعيمي ١٩٩٠، ١٦٧– ١٧٦). وعليه لم يستطيع الكتاب الاتراك اعطاء تعريف شامل ومحدد للعلمانية ، مما أدى إلى غموضها ، والبحث عن إيجاد الثغرة القانونية في المفاهيم الدستورية ، إلا أن المثقفين أخذوها وتبنوها ، ولم يأخذوا بنظر الاعتبار الواقع الثقافي والاجتماعي في المجتمع الغربي ، ولم يكن لهم فهماً واضحاً يمكن أن يكون مناسباً للتطبيق ، إلا أنهم رأوا فيها ضرورة للتحديث بدليل أدت العلمانية في تركيا إلى تحديث البرامج التعليمية والتربوية بحيث أصبحت مماثلة لمناهج الغرب .

لقد كان للغرب وكتابهِ موقفاً من الاصلاحات الكمالية ، وانقسموا إلى قسمين :.

الاول: يرى أن تركيا نتيجة لهذه الاصلاحات الكمالية ، استطاعت أن تقدم وتحقق التطور في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيس جمهورية تركيا الحديثة .

الثاني: يرى هذا الفريق بأن الاصلاحات الكمالية أدت إلى إحياء الإسلام من جديد ، ولم تلغيه بدليل زاد الاهتمام لدى بعض الاتراك إلى أعادة إحياء الإسلام في تركيا من جديد .

الخاتمة

منذ بزوغ الفكر السياسي تمحورت الفلسفة السياسية حول الدولة في مفهومها ونشأتها ووظيفتها وأهدافها ، فالفكر السياسي يعرف بـ (أشكال التفكير والتأمل العقلي في الظاهرة السياسية المتجسدة عملياً في السلطة السياسية) وايضاً (مجموع الآراء والمبادئ والنظريات ، التي يطلقها مفكر أو عدد من المفكرين في موقفهم إزاء الكون والحياة والإنسان) .

أخذ هذا الفكر على اختلاف التسميات التي اطلقت عليه نتيجة لارتباطه بمجموعة بشرية معينة كالفكر السياسي اليوناني ، والفكر السياسي القديم ، والفكر السياسي العربي ...وأكسب الدولة في مسارها التطوري وتحولها إلى مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها ، فقد ظلت الدولة محور الدراسات السياسية منذ زمن بعيد ، إي منذ ظهور الفكر السياسي اليوناني وصولاً إلى الفكر الحديث والمعاصر مروراً بالأفكار المسيحية والإسلامية .

لقد أكد المفكرون السياسيون على أن الفكر السياسي يستند إلى فكرة الدولة حتى أن بعضهم قال : (بأن علم السياسة ما هو إلا علم الدولة) ، هناك عدة نظريات فسرت نشأة الدولة (كالنظرية الدينية ، الاجتماعية ، الديمقراطية ، القوة ، العائلة ، الماركسية) ، وغيرها من النظريات إلا أننا نجد أن نشأة الدولة نتيجة ظروف معينة تختلف من حيث الزمان والمكان ، وبالتالي من الصعوبة بالإمكان الاستناد إلى واحدة من هذه النظريات لتفسير نشأة الدولة .

وبما أن الدولة هي من صنع الإنسان في إطار اجتهاده العقلي ، و أنها نشأت وفقاً لإرادة الإنسان بحكم حاجته إليها ، فهي تبقى لخدمة الأنسان ومهما اختلفت الدول في نشأتها ، وفي نظمها السياسية تبقى أداة مسخرة لخدمة الإنسان .

وسوف يتم الاجابة عن التساؤل التالي ما المقصود بالدولة بشكل عام وهي مجتمع من الأفراد يقيمون بصورة دائمة في اقليم معين مستقلين من الناحية القانونية من كل تسلط خارجي ولهم حكومة منظمة تشرع وتطبق القوانين على جميع الاشخاص والجماعات داخل حدود سلطانها أما الاجابة عن التساؤل الاخر ما المقصود بالدولة الحديثة فهي الدولة القومية المؤسسة على الادارة العامة ، هي دولة حقوق الانسان ،وحقوق الجماعات الانسانية بدون تميز على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو النسب ...، كما أنها دولة مدنية في طبيعتها ليست دولة دينية مقدسة ، ولكنها في نفس الوقت لا تنكر الدين ، بل أنها تقوم على أساس فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية ، وأن يعمل كل واحد منها ضمن اختصاصها .

الاستنتاجات :

١. الدولة الحديثة موجودة في قلب وروح وعقل مواطنيها ، فالمرء بدون دولة لا يستطيع التعرف على هويته ويكون بدون مسكن وبدون انتماء ديني ، فلا يستطيع أن يعيش حياة متكاملة وليس له حقوق يستطيع التمتع بها وممارستها من خلال الدولة المنظمة .

٢. للدولة ثلاثة أركان هي الاقليم والشعب والحكومة والسيادة فضلاً عن ذلك الترابط بين أركانها عكس صورة واضحة متكاملة عن الدولة ، وكلما كانت الدولة تعبر عن رغبة شعبها والمصلحة العامة له مما يعكس صورة الدولة العادلة .

٣. ظهرت نظريات لتفسير نشأة الدولة وسلطتها وهي(النظرية الدينية (الثيوقراطية)، النظرية العائلة ،نظرية العقد الاجتماعي، نظرية القوة ،النظرية الماركسية .

٤. عُقدت معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣ بين الحلفاء وتركيا ، التي حصلت بموجبها تركيا على الاعتراف الكامل باستقلالها كدولة جديدة ضمن حدودها الحالية أراد (مصطفى كمال اتاتورك) تطوير الدولة على خطوط الحضارة الغربية من خلال بدأ التفكير في أنهاء الخلافة منذ المؤتمر الاقتصادي المنعقد في (أزمير) عام ١٩٢٣ .

٥. قرر(مصطفى كمال اتاتورك) تأسيس (حزب الشعب الجمهوري)، وإجراء الانتخابات التي اختير فيها (مصطفى كمال اتاتورك) رئيساً لجمهورية تركيا الحديثة، حيث سيطر على المؤسسات التنفيذية ، كما أحتفظ بالأغلبية داخل المؤسسة التشريعية ، بناء على ذلك تأسست دولة تركيا الحديثة .

المصادر باللغة العربية

١. إبراهيم ، موسى.٢٠١١. الفكر السياسي الحديث والمعاصر . ط١. بيروت: دار المنهل اللبناني .

٢. أحمد ، عبد الكريم. ١٩٧٠. القومية والمذاهب السياسية . ط١ . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .

٣. احمد ، فيروز. ١٩٩٥. صنع تركيا الجديدة. ترجمة : سلمان داود الواسطي وحمدي الدوري . بغداد: بيت الحكمة .

٤. بركات، نظام والروّاف، عثمان والحلوة ، محمد.١٩٨٩. مبادئ علم السياسة . ط٣. الرياض : دار الكرمل للنشر والتوزيع .

٥. حسين ، عدنان السيد. ٢٠٠٢. تطور الفكر السياسي. ط١. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

٦. روفاير ، جاك دونديو.١٩٧٠. الدولة . ترجمة : سموحي فوق العادة . ط١ . بيروت : منشورات عويدات .

٧. شترايز ، جوزيف.١٩٨٢. الاصول الوسيطة للدولة الحديثة . ترجمة : محمد عيتاني . ط١. بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر .
٨. طالب ، محمد سعيد . ١٩٩٩.الدولة الحديثة والبحث عن الهوية . ط١ .عمان: دار الشروق .
٩. الطعان وأخرون ، عبد الرضا حسين . ٢٠١٩. الفكر السياسي الغربي الحديث . ج١ . ط بلا . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . جامعة بغداد . كلية العلوم السياسية .
١٠. العاني ، حسان شفيق . ٢٠٠٧. الانظمة السياسية والدستورية المقارنة . القاهرة : العاتك لصناعة الكتاب .
١١. غالي ، بطرس بطرس و عيسى ، محمود خيري. ١٩٨٥. المدخل في علم السياسة ، ط٧ ، القاهرة: مطبعة الأنجلو المصرية .
١٢. لاسكي ، هارولد . د ت. الدولة في النظرية والتطبيق . ترجمة : أحمد محمد غنيم وكامل زهيري . القاهرة : دار النديم .
١٣. محفوظ ، مهدي . ٢٠٠٧. اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث . ط٣ . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
١٤. موقع حوزة جيران ، نظرية الدولة وأساس نشأة السلطة السياسية . ٢٠٢٣. ينظر الرابط .http: // www.hawza.jeeran.om / kitab1.htm
١٥. النعيمي ، أحمد. ١٩٩٠. الحياة السياسية في تركيا الحديثة (١٩١٩ . ١٩٣٨). دار الحرية للطباعة . بغداد .
١٦. النعيمي ، أحمد. ٢٠٠٥. تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني .العدد ٧٦ . مجلة دراسات دولية . بغداد .
١٧. النعيمي، أحمد و الجميلي ، حسين علي. ٢٠٠٨. النظام السياسي في تركيا وإيران . الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة .

المصادر باللغة الانكليزية

1. Ibrahim, Musa. 2011. Modern and Contemporary Political Thought. 1st ed. Beirut: Dar Al-Manhal Al-Lubnani.
2. Ahmed, Abdul Karim. 1970. Nationalism and Political Doctrines. 1st ed. Cairo: Egyptian General Authority for Authorship and Publishing.
3. Ahmed, Fairuz. 1995. Making the New Turkey. Translated by: Salman Dawood Al-Wasiti and Hamdi Al-Douri. Baghdad: Bayt Al-Hikma.
4. Barakat, Nizam and Al-Rawaf, Othman and Al-Halwa, Muhammad. 1989. Principles of Political Science. 3rd ed. Riyadh: Dar Al-Karmel for Publishing and Distribution.

5. Hussein, Adnan Al-Sayed. 2002. The Development of Political Thought. 1st ed. Beirut: University Institution for Studies, Publishing and Distribution.
6. Rouvier, Jacques Dondieu. 1970. The State. Translated by: Samouhi Fawq Al-Ada. 1st ed. Beirut: Awidat Publications.
7. Streicher, Joseph. 1982. The Medieval Origins of the Modern State. Translated by: Muhammad Itani. 1st ed. Beirut: Dar Al Tanweer for Printing and Publishing.
8. Taleb, Muhammad Saeed. 1999. The Modern State and the Search for Identity. 1st ed. Amman: Dar Al Shorouk.
9. Al Taan and others, Abdul Redha Hussein. 2019. Modern Western Political Thought. Vol. 1. Edition without. Ministry of Higher Education and Scientific Research. University of Baghdad. College of Political Science.
10. Al Ani, Hassan Shafiq. 2007. Comparative Political and Constitutional Systems. Cairo: Al-Atik for Book Industry.
11. Ghali, Boutros Boutros and Issa, Mahmoud Khairi. 1985. Introduction to Political Science, 7th ed., Cairo: Anglo-Egyptian Press.
12. Laski, Harold. D. T. The State in Theory and Application. Translated by: Ahmed Muhammad Ghanem and Kamel Zuhairi. Cairo: Dar Al-Nadim.
13. Mahfouz, Mahdi. 2007. Trends in Political Thought in the Modern Era. 3rd ed. Beirut: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
14. Hawza Jeeran website, Theory of the State and the Basis of the Emergence of Political Authority. 2023. See the link http:// www.hawza.jeeran.om/ kitab1.htm.
15. Al-Naimi, Ahmed. 1990. Political Life in Modern Turkey (1919-1938). Dar Al-Hurriyah for Printing. Baghdad.
16. Al-Naimi, Ahmed. 2005. Turkey between Islamic Heritage and Secular Trend. Issue 76. Journal of International Studies. Baghdad.
17. Al-Naimi, Ahmed and Al-Jumaili, Hussein Ali. 2008. The Political System in Turkey and Iran. University House for Printing, Publishing and Translation.